

شرح كتاب الموطأ (للإمام مالك) لمعالي الشيخ د. سعد بن ناصر

الشثري الدرس-56

سعد الشثري

والآن مع الدرس السابع والستين الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين اما بعد قال الامام مالك رحمه الله تعالى باب ما جاء في الصرف طرف بيع نقد مقابل نقد - 00:00:01

قال عن ابن شهاب عن مالك ابن اوس ابن الحيثان انه التمس صرفا بمئة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله تراوظنا اي تفاوضنا حتى اصطف مني واخذ الذهب فقلبها في يديه - 00:00:35

ثم قال حتى يأتيني خازني من الغابة. غاب مكان بقرب المدينة وعمر يسمع ثم قال عمر والله لا تفارقه لا تفارقه والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا - 00:00:55

الا هان وفاء والبر بالبر ربا الا هان وفاء التمر بالتمر لبني اللهان وفاء شعير بالشعير ذي بها الا هان وفاء حينئذ نقول بان من باع ربيويا بربوي يشاركه في العلة فلابد من التقابل في المجلس ولا يصح التأجيل حينئذ - 00:01:20

قال مالك اذا اصترف رجل بدنانير دراهم ثم وجد فيها درهما زائفا اراد رده فحينئذ يبطل العقد الاول ويرد اليه ورقه كلها. ويأخذ دنانيره تفسير ما كره من ذلك حديث الذهب بالورق ربا لهاء وفاء - 00:01:45

قال عمر اذا استنظرك الى ان يلتج الى بيته فلا تنتظره وهو اذا رد عليه درهما من صرف بعد ان فارقه كان بمنزلة الدين لذلك كره ذلك والغى عقد الصرف السابق - 00:02:11

وانما اراد عمرا لا يباع الذهب والورق والطعام عاجلا بآجل لئلا يكون في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة وان كان من صنف واحد او من اصناف مختلفة قال المؤلف - 00:02:31

باب المراطلة والمراد بذلك معرفة المقدار قال عن يزيد ابن عبد الله ابن قصي انه رأى سعيد ابن المسيب يراطل الذهب بالذهب فيفرغ فيفرغ ذهبه في كفة الميزان ويفرغ صاحبه الذي يراطله في كفة الميزان الأخرى - 00:02:50

فاما اعتقد لسان الميزان اخذ واعطى قال مالك الامر عندنا في بيع الذهب بالذهب والورق مماطلة يعني قد عرف التساوي بينهما في الوزن انه لا يأس بذلك ان يأخذ احد عشر دينارا - 00:03:18

بعشرة دنانير يدا بيد اذا كان وزن الذهبين سواء العبرة بالوزن في الذهب والفضة لا نلتفت الى مقدار النقد وان تفاضل العدد قال مالك ومن راطل ذهبا بذهب او ورقا - 00:03:38

بورق فكان بين الذهبين فضل في الوزن فاعطى صاحبه قيمته من الورق فلا يأخذ ذلك فان هذا قبيح وذريعة للربا انه اذا جاز ان يأخذ المثقال بقيمته كانه اشتراه على حدته - 00:04:00

جاز له ان يأخذ المثقال بقيمته قال مالك لو انه باع المثقال مفردا ليس معه غيره لم يأخذه بعشر الثمن الذي اخذه به لانه يجوز له البيع هذا ذريعة الى احلال الحرام - 00:04:21

المنهي عنه بهذا دلالة على ان الامام مالك يرى ان الحيل الريوية لا تقلب المعاملة لا تجعلوها حلالا قال مالك وتفسير ما كره من ذلك ان صاحب الذهب الجياد اخذ فضل عيون ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهابه - 00:04:41

ولولا فضل ذهبه يعني الزيادة فيه على ذهب صاحبه لم يراطله صاحبه بتبره ذلك الى ذهب الكوفية قال مالك وكل شيء وصفنا من

الذهب والورق والطعام لا ينبغي ان يبتاع الا مثلا بمثل لابد من التساوي - 00:05:11

عند بيع الربوي بجنسه هذا لا ينبغي ان يجعل مع الصنف الجيد منه المرغوب فيه الشيء الرديء لانهم قد يجعلون بعض السلعة جيدة وبعضها آآ ردينا من اجل ان يشتري - 00:05:36

الرديء في اه حضانة الجيد قال الامام ما لك بباب العينة وما يشبهها ثم روى عن نافع عن ابن عمران ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه - 00:05:56

وروى عن ابن دينار عن ابن عمران ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما يعني اشتري فلا يبعه حتى يقبحه روى عن نافع عن ابن عمر - 00:06:18

كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام بيعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه من اجل ان نتحقق - 00:06:31

من وجود القبض في ذلك ثم روى عن نافع حكيم بن حزام اشتري طعاما امر به عمر ابن الخطاب للناس فباع حكيمنا الطعام قبل ان يقبحه وقبل ان يستوفيه بلغ ذلك عمر فروده عليه - 00:06:49

قال لا تبع طعاما اشتريته حتى تقبضه وتستوفيه قال مالك بلغني ان صكوكا خرجت للناس في زمان مروان ابن الحكم باوراق او جلود فوق عليها ووضع عليها صك من اجل ان يتعامل بها الناس - 00:07:09

بمثابة الورق النقدي في عصرنا الحاضر في زمن النبوة كان الثمن في الذهب والفضة ولما جاء زمن مروان ابن الحكم خرجت للناس صكوك من طعام الجار. فتباع الناس تلك الصكوك بينهم قبل ان يستوفوها - 00:07:32

دخل زيد ابن ثابت ورجل من اصحاب النبي الله عليه وسلم على مروان قال لا يحل بيع الربا يا مروان. قال اعوذ بالله وما ذاك؟ قال هذه الصكوك تباعها الناس ثم باعواها قبل ان يستوفوا - 00:07:53

وها فبعث مروان الحرس ينزعونها من ايدي الناس ويردونها الى اهلها الذين اولا فالغاء البيع هذه لعدم وجود شرط البيع قال مالك بلغني ان رجلا اراد ان يشتري طعاما من رجل الى اجل - 00:08:08

فذهب به المشتري الى السوق فجعل يربه الصبر فيقول من ايها تحب ان ابتاع لك قال المبتاع اتبعني ما ليس عندك اتى يا ابن عمر قال ابن عمر لهذا المشتري لا تبع منه - 00:08:32

ما ليس عندك قال ما ليس عنده وقال للبائع لا تبع ما ليس عندك ثم روى عن يحيى ابن سعيد انه سمع جميل ابن عبد الرحمن يقول لسعيد ابن المسيب - 00:08:51

اني رجل ابتاع من الارزاق التي تعطى للناس بالجار ما شاء الله ثم اريد ان ابيع الطعام قبل ان اقبحه لانه مظمن على قال سعيد تrepid ان توفيه من تلك الارزاق التي ابتعت اي اشتريت؟ قال نعم - 00:09:06

نهاه عن ذلك قال مالك من اشتري طعاما من اي نوع فان المشتري لا يجوز له ان يبيع شيئا من ذلك الطعام حتى يقبحه ويستوفيه قلنا بان مذهب احمد ان هذا الحكم يشمل جميع المكيالات - 00:09:26

ولو لم تكن مطعومة عند الشافعی ان هذا الحكم في جميع السلع لعل مذهب مالك هو الارجح في ذلك قال الامام مالك باب ما يكره من بيع الطعام الى اجل - 00:09:48

وروى عن ابي الزناد عن سعيد ابن المسيب وسليمان انهم كانوا ينهيان ان يبيع الرجل انطة بذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب تمرا قبل ان يقبض الذهب هذه المسألة تسمى مسألة العينة - 00:10:05

والمراد بذلك ان يكون عندي سلعة ان يكون عندي سلعة اقوم ببيعك هذه السلعة مقابل الف الى اجل وبعد ذلك اشتري منك هذه اه السلعة وادفع لك ثمان مئة حاضرة - 00:10:26

حييند هذه السلعة لا حقيقة لها كأنني اخذت منك ثمان مئة الان وسادفع لك الفا بعد حلول الاجل. فهذه هي بيع العينة وجماهير اهل العلم على تحريمها هذا مدى ابو ابي حنيفة ومالك - 00:10:46

واحمد ثم روى عن كثير ابن فرقان انه سأله ابا ابا بكر ابن محمد ابن حزم عن الرجل يبيع من الرجل بذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب تمرا قبل ان يقبض الذهب - [00:11:08](#)

قال فكره ذلك ونهى عنه قال مالك وانما نهى سعيد بن المسيب وسليمان ان ان يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري الرجل بالذهب تمرا قبل ان يقبض الذهب من بيعه الذي اشتري منه الحنطة - [00:11:25](#)

اما اذا اشتري بالذهب الذي باع الحنطة بها الى اجل تمرا من غير بيعه الذي باع منه الحنطة قبل ان يقبض الثمن فلا بأس بذلك قال وقد سأله عن ذلك غير واحد من اهل العلم فلم يروا به بأسا - [00:11:47](#)

هذه المسألة تخالف مسألة العينة بالعينة العقدان بين شخصين واما في هذه المسألة فالعقد الاول بين شخصين العقد الثاني بين احد الشخصين السابقين هو شخص اخر اجازت هذه المعاملة فعل ذلك - [00:12:09](#)

ترى عندي اه مثال ذلك اشتريت منك سيارة مئة الف مؤجلة ثم بعاتها على زيد بثمانين حالة هذا جائز لانه ليس من الحيل على الربا قال المؤلف باب السلفة في الطعام - [00:12:31](#)

المراد به عقد السلام كونه يستلم الثمن مقدما ثم بعد ذلك يسلم ثم بعد ذلك يسلم اليه السلعة والسلعة هنا طعام محدد المقدار معلوم الصفة والنوع لكنه لا يخص بنخلة بعينها - [00:12:53](#)

قال ابن روى عن نافع عن ابن عمر انه قال لا بأس بان يسرف الرجل في الطعام الموصوف يعني غير معين وانما يعرف بصفته فعل معلوم الى اجل مسمى - [00:13:17](#)

ما لم يكن في زرع لم يبدي صلاحة او تمر لم يبدي صلاحة انه لا يجوز بيع اه المعين في السلم ومن ذلك تمرة هذه النخلة قال الامر عندنا فيمن سلف في طعام بسعر معلوم الى اجل مسمى فحل الاجل - [00:13:34](#)

فلم يجد هذا المشتري عند البائع وفاء مما ابتعث منه فاقاله والغى العقد السابق فلا ينبغي له ان يأخذ منه سلعة اه انما يأخذ وريقا او ذهبا او يأخذ الثمن الذي دفع اليه بعينه - [00:13:57](#)

وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفع اليه او صرفه بسلعة غير الطعام الذي ابتعث منه فهو بيع الطعام قبل ان يقبض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - [00:14:19](#)

عن ذلك ثم روى الامام قال الامام مالك باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما وروى بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما يعني لا زيادة اذا كان مقبوضا في مجلس العقد جاز - [00:14:35](#)

اما اذا كان احدهما مؤجلا علة ربوية فيهما واحدة لم يجوز التأخير والنساء في هذا البيع قال بلغني عن سليمان ابن يسار قال فني اي انتهى علف حمار سعد ابن ابي وقاص - [00:15:00](#)

قال لغامه خذ من حنطة اهلك فابتع بها شعيرا اي ادفع الحنطة وخذ مقابل الحنطة شعيرا. ولا تأخذ الا مثله سعد ابن ابي وقاص رأى انه لا بد من التساوي - [00:15:21](#)

جمهور اهل العلم يقولون يشترط التقابل في مجلس العقد ولا يشترط التساوي لان السلعتين من جنسين مختلفين قد قال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا اختلفت الاصناف فباعوا كيف شئتم اذا كان - [00:15:38](#)

يدا بيد ثم روى عن سليمان ابن يسار انه اخبره ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوثبني علف دابته قال لغامه خذ من حنطة اهلك طعاما فابتع به شعيرا ولا تأخذ الا مثله - [00:15:57](#)

قال بلغني عن القاسم عن ابن معيقيب الدوسي مثل ذلك قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا انه لا تباع الحنطة بالحنطة الا يدا بيد ولا التمر بالتمن ولا التمر بالزبيب ولا الحنطة بالزبيب - [00:16:15](#)

ذلك لان العلة الروبية فيها جميما واحدة فان دخل شيئا من ذلك الاجل لم يصلح كان حراما ومثله ادم الطعام يرى مالك انها جنس واحد مستقل قال ولا بيع شيء من الطعام والادم اذا كان من صنف واحد اثنان بواحد - [00:16:40](#)

ماذ؟ لان هذا من انواع الربا ما في حديث بيع الرطب الجنبي بالخلط قال مالك اذا اختلف ما يكال او يوزن ابانا اختلافه فلا بأس ان

يؤخذ منه اثنان بواحد يدا بيد - 00:17:04

لماذا؟ الاختلاف الجنس في هذه الحال ذلك او بعث تمراً لو بعث رزاً مقابل قمح فلابد من التقابض في مجلس العقد لا يجوز التأخير في هذه الحال لكن لا يشترط التساوي - 00:17:24

قال ولا بأس ان يؤخذ صاع من تمر بصاعين من حنطة هنا انسان مختلفان لكن العلة فيهما واحدة فجاز التفاضل لكن لا يجوز جاز التفاضل لكن لا يجوز النساء والتأخير - 00:17:47

قال ولا يحل سبرة الحنطة بصبرة الحنطة لماذا قبره الطعام المكون ايجوز ان تبيع صبرة حنطة بصبرة حنطة لأن التساوي مجهول اه والجهل بالتساوي في باب الريا كالعلم بالتفاضل قال ولا بأس بصبرة الحنطة مقابل صبرة التمر - 00:18:12

لماذا؟ لأن الجنسين مختلفان فجاز التفاضل بينهما بشرط التقابض قال مالك ومن صبر صبرة طعام عنده صبرة مقطعان مكون وقد علم كيلها ثم باعها جزافاً بدون ان يحدد مقدار الكيل - 00:18:42

وكتم على المشتري كي لها فان ذلك لا يصلح انما جاز بيع الصبر والطعام الجزار اذا لم يعلم كيله فإذا علم كيله لابد من آآ تعينه قال وكل ما اختلف من الطعام والادم فبان اختلافه فلا بأس - 00:19:08

ان يشتري بعضه ببعض جزافاً لأن اختلف الجنس هنا تلف الجنس هنا فان دخله الاجل فلا ريب انه اذا بيع الربوي بربوي من جنسه له نفس العلة فلابد من التقابض في مجلس - 00:19:32

العقد قال مالك ولا خير في الخبز قرص بقرصين ماذ؟ لانه هنا بيع ربوبي بربوي من جنسه احدهما متفاضل والصناعة لا تأثير لها في هذا الباب قال مالك لا يصلح بيع مد زيد - 00:19:52

ومد لبنة مقابل مدي تبدين ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن مثل ذلك ولأنه اذا وجد الربوي فلا بد من ملاحظة احكام الربا فيه قال مالك الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل - 00:20:20

دقيق هو القمح المطحون والحنطة القمح الذي هو حب فلا يصلح ان تبيع الدقيق بالحنطة لماذا لأنهما جنس واحد ولا بد من التساوي فيما تساوي بين الدقيق والحنطة غير معلوم وبعدهم اجازه اذا كان - 00:20:46

بالحنطة معلومة المقدار اذا كانت دقيق معلوم المقدار من الحنطة قال المؤلف باب جامع بيع الطعام ثم روى عن محمد بن عبد الله ابن ابي مريم انه سأله سعيد ابن المسيب - 00:21:10

قال اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك بالجار ربما ابتعت منه بدينار ونصف درهم. فاعطى من نصف طعاما. قال سعيد لا ولكن اعطي انت درهما خذ بقيته طعاما ثم بلغه ان محمد بن سيرين كان يقول لا تبيعوا الحبة في سنبه حتى يببظ - 00:21:30

ذلك لأن الشريعة قد ناهت عن بيع الحبوب في الزرع حتى يبين صلاحها قال مالك من اشتري طعاما بسعر معلوم الى اجل مسمى فلما حل الاجل قال ليس عندي طعام - 00:21:59

فبعني الطعام الذي لك على الى اجل تريت منك ثلاثين صاعا من تمر اخذت ودفعتك الثمن في الحال فلما حل الاجل لا يجد التمر ما رأيك ان تقلبه الى سلعة اخرى - 00:22:21

قال مالك هذا لا يصلح ان هذا يكون نوع من انواع التحايل على الربا قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفيه ويقول الذي عليه الطعام لغريمه بعنى طعاما الى اجل حتى اقضيه. فهذا لا يصلح - 00:22:41

انه انا يعطيه طعاما ثم يرده اليه يصير الذهب الذي اعطاه الى اجل ثمن الطعام الذي كان له عليه قال ما لك رجل له على رجل طعام ابتاعه ويشترط له ولغريمه على رجل طعام مثل ذلك الطعام - 00:23:06

قال الذي عليه الطعام المدين بغريمه احيلك على غريم لي عليه مثل الذي لك على قال الامام مالك ان كان الذي عليه الطعام اراد ان يحيل غريميه بطعم ابتاعه منه فهذا لا يصلح. لأن حينئذ يكون من بيع الربوي - 00:23:31

بربوبي يماثله في العلة احدهما مؤجل قال غير ان اهل العلم قد اجتمعوا على انه لا بأس بالشرك اشتري ارضا او طعاما فقلت شاركتي او يعطيك آآ نصف ذلك تلك السلعة - 00:23:55

بنصف ثمنها او التولية بان ابيعك بنفس السعر الذي اشتريت به او الاقالة قال مالك اهل العلم انزلوا هذه العقود عقد الاقالة ونحوه

على وجه المعروف للتفضل على الاخرين ولم ينزلوه على وجه البيع - 00:24:17

ولذلك اجازه الامام قال مالك مما يشبه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة وارخص في بيع العرايا بخرصها من التمر انما فرق بين ذلك ان المزابنة بيع على وجه المكافحة - 00:24:44

والتجارة بيع العرايا على وجه المعروف قال مالك ولا ينبغي لرجل ان يشتري طعاما بربع او ثلث ثلث من درهم على ان يعطى بذلك طعاما الى اجل ولا بأس ان يبتاع الرجل طعاما بكسر من دراهم الى اجل - 00:25:05

ثم يعطي درهما ويأخذ بما بقي له من درهمه سلعة من السلع قال مالك لا بأس ان يضع الرجل اه درهما ثم يأخذ منه بربع او ثلث او بكسر معلوم - 00:25:28

قلعة معلومة لم يكن فيها سعر معلوم وذلك لان هذا من عقود الغرر انه قد قل الاتمان في يوم قد تكثر في يوم اخر قال مالك من باع طعاما جزاها بدون كيل ولم يستثنى منه شيئا ثم بدا له ان يشتري منه شيئا فانه لا - 00:25:48

له ان يشتري منه شيئا الا اذا كان يجوز له ان يستثنى منه و كان دون الثالث قال المؤلف باب الحكمة والتريص ثم روى قال بلغني ان عمر قال لا حكمة في سوقنا - 00:26:16

الاحتكار من المعاملات التي جاءت الشريعة بالنهي عنها والاحتكار المراد به حبس السلعة من اجل ان ترتفع قيمتها في السوق اذا ارتفعت قيمتها في السوق قام ببيع سلعته من اجل ان يكسب المال - 00:26:41

لعلنا ان شاء الله تعالى نأتي الى تفصيل ذلك في لقاء ات هذا والله اعلم صلى الله على نبينا عليه السلام - 00:27:04